النتاج الجديد

الاقتصاد الاسرائيلي

بقلم يوسف عبد الله صايغ . مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٦

لا شك في ان الدعوة الى استعمال الاسلوب العلمي في معالجة القضية الفلسطينية واظهار ابعاد الخطر الصهيوني الجاثم في اسرائيل ، كانت من ابرز ما اتصف به الموقف العربي على الصعيدين الشعبي والرسمي في الآونة الاخيرة . فالاسلوب العلمي بما يتميز به من تفهم موضوعي لمختلف جوانب المشكلة القائمة ، على العكس من الاسلوب الدعاوي الذي تغلب عليه العاطفة ، هو الاسلوب الامثل لاعطاء صورة واقعية صحيحة عن اسرائيل دون التأثر بالدعايات والاقوال الصهيونية ، وبالتالي تبيان ما تنطوي عليه اسرائيل من اخطار داهمة تهددالوجود العربي. وان كان يفترض بأن يتناول هذا الاسلوب بالدراسة مختلف نواحي القضية ، فانه يضع الناحية الاقتصادية في طليعة الامور التي تتطلب دراسة واسعة ومتعمقة ، نظرا للارتباط الوثيق بين الاقتصاد الاسرائيلي والحركة الصهيونية واغراضها التوسعية.

ويأتي كتاب الدكتور يوسف صايغ، «الاقتصاد الاسرائيلي » ، (في طبعته الثانية التي نشرها في بيروت مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، عن دار الريحاني – وكانت قدظهرت الطبعة الاولى عن معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة ، ١٩٦٤)، ليسد فراغا في هذه الناحية، باعتباره دراسة عربية جلية غايتها استعراض وتحليل الاسس التي يرتكز عليها الاقتصاد الاسرائيلي ، من حيث جذوره وسماته وفاعليته وقابليته للاستقلال عن العون الخارجي . ويقع هذا الكتاب في تسعة فصول ، يمكن تقسيمها موضوعيا الى ثلاثة اقسام : القسم الاول يستعرض فيه المؤلف المنطلق الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي وتطور الاقتصاد اليهودي خلال الانتداب البريطاني ، ومن ثم مأساة النازحين العرب وبعض النواحي الاقتصادية الناشئة عنها . اما القسم الثاني فيتناول قواعد الاقتصادالاسرائيلي وتركيبه ومنجزاته ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٢ ، ووضع الاقلية العربية في اسرائيل . واما القسم الثالث فيدور حول تقويم الاقتصاد الاسرائيلي وقدرته على الاستقلال عن الخارج . وقد اضاف المؤلف الى هذه الطبعة ملحقا استعرض فيه التطورات الاقتصادية التي حصلت في اسرائيل بعد سنة ١٩٦٢ والتي لم تشمل في الطبعة الاولى من هذا الكتاب .

ويستهل المؤلف كتابه ببحث جذور الاقتصاد الاسرائيلي ، التي يرى انها تمتد الى اواخر القرن الماضي حين بدأت برامج الاستيطان اليهودي في فلسطين ، مؤكدا ان « الاقتصاد الاسرائيلي اليوم هو تتمة لاقتصاد صهيوني كانت تتوفر له وسائل القوة وكانت تحيطبه الاطاراتالسياسية والتنظيمية والعقائدية الصالحة له ولنموه» . فقد اوضح المؤلف بشيء من التفصيل الدور الذي لعبته بريطانيا في خلق اسرائيل، وما انطوى عليه تصريح بلفور من وعود ، وكذلك صك الانتداب – الذي تبنى تصريح بلفور – وجعل سلطة الانتداب مسؤولة عن احوال البلاد ، بحيث تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي ، وذلك دون اخذ موافقة السكان الفلسطينيين العرب « لا ضمنا ولا صراحة » . ومن ناحية ثانية، اشار المؤلف الى الاطار التنظيمي والمؤسسي للاقتصاد الصهيوني خلال فترةالانتداب، واهم الاعمال التي قامت بها المنظمة الصهيونية العالمية (والوكالة اليهودية المنبثقة عنها) من اجل تحقيق اهدافها المعلنة ، وفي مقدمتها الهجرة الى فلسطين ، وانشاء دولة يهودية قوية ، وتطوير فلسطين اقتصاديا واجتماعيا في صالح المجتمع اليهودي فيها .

وقد اورد المؤلف المؤسسات الرئيسية التي كانت تعمل في فلسطين من اجل خدمة الاهداف الصهيونية ، وفي مقدمتها «الجمعية اليهودية للاستعمار بفلسطين» التي انشأها البارون ادموند دي روتشلد وغرضها تملك اليهود للاراضي في فلسطين ، و « صندوق الائتمان اليهودي للاستثمار » ، و « الصندوق القومي اليهودي» الذي كانت مهمته شراء الاراضي في المناطق الزراعية والمدن وادارتها بالنيابة عن الوكالة اليهودية واعتبارها وقفا يهوديا باسم الشعب اليهودي لا يجوز بيعه او التصرف به، و « الصندوق الفلسطيني التأسيسي » الذي انشىء ليكون الادارة المالية لبناء الوطن القومي اليهودي. ومن اهم ما اشار اليه المؤلف في هذا المجال الاجراءات التمييزية التي اتخذها اليهود ضد العرب. واهمها عدم السماح باستخدام غير اليهود للعمل في الاراضي التابعة « للصندوق القومي اليهودي » ، هذا بالاضافة الى ان عملية تملك اليهود للاراضي رافقتها عمليات اجلاء سكان مؤثلة ، « وهناك عشرات الحالات التي جرت فيها عمليات نزوح قسري عن الارض المبيعة الى اليهود تشرد بسببها الوف العرب ممن كانوا يزرعون الارض هم وآباؤهم واجدادهم طيلة اجيال واجيال ، دون ان يحظى هؤلاء النازحون بسوى معونة حكومية هزيلة ذات فائدة مؤقتة ، ودون ان يكون بمقدار القطاع الزراعي استيعابهم الا الى مدى محدود بسبب كثافة السكان الريفيين العرب اصلا في الاراضي القابلة للزراعة ». ويبدو من المناسب هنا ان نشير الى فصل لاحق من الكتاب اوضح فيه المؤلف انواع الاضطهاد والاجراءات الاقتصادية التعسفية التي عاناها ويعانيها العرب الفلسطينيون في اسرائيل .

ثم ينتقل المؤلف بعد تحديد الاطار الذي خلقه الصهيونيون خلال فترة الانتداب الى دراسة تطور الاقتصاد اليهودي في هذه الفترة، مركزا على الصفات العامة والقطاعات الاقتصادية الرئيسية ، وعلى مؤشرات النمو الاقتصادي المجموعية دون الدخول في التفاصيل . وقد بحث المؤلف بشكل خاص شؤون السكان في فلسطين وفعاليتهم الانتاجية وملكية اليهود للاراضي، معتمدا في ذلك على اوثق المصادر والمعلومات الاحصائية . وخلص الى القول بان منجزات الاقتصاد اليهودي في فلسطين ليست بقدر ما تبدو عليه لاول وهلة ، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار انها نتجت عن كلفة مرتفعة ، لكنها استطاعت ان تكون ركيزة لانطلاق الاقتصاد الاسرائيلي بعد سنة ١٩٤٨ ، ذلك الاقتصاد الذي استفاد استفادة كبيرة من ممتلكات العرب الذين لجأوا الى خارج فلسطين تخلصا من الارهاب الصهيوني . وقد افرد المؤلف فصلا كاملا لدراسة النواحي الاقتصادية لمأساة النازحين العرب ، مع محاولة لتقدير ما تكبده العرب الفلسطينيون والعرب في البلدان المضيفة من خسائر مادية .

وينتقل المؤلف من ثم الى بحث قواعد الاقتصاد الاسرائيلي وتركيبه ، واهداف هذا الاقتصاد بعد قيام اسرائيل . ويرى « ان الاقتصاد الاسرائيلي كالاقتصاد اليهودي في فلسطين ، اداة في خدمة الحركة الصهيونية ومنبع للوسائل المادية المراد بها تمكين فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين من الوجود ثم من البقاء والامتداد والقوة» . واغراض هذا الاقتصاد هي تأمين الوسائل للجهد العسكري، وايجاد ظروف ملائمة لتجسيد العقائد الصهيونية ، وتمكين اليهود من خلق انتاجية مرتفعة تمكنهم من تحقيق مستوى معيشي مرتفع ، وايجاد نظام اجتماعي واشتراكي الصبغة يتميز بعدالة التوزيع وتكافؤ الفرص ووفرة الخدمات الاجتماعية. وبعد استعراض الاجهزة الرسمية التي تعنى بالاقتصاد مباشرة والقطاعات التي تقع ضمن اختصاص كل منها، انتقل المؤلف الى دراسة السياسة الاقتصادية الاسرائيلية التي تهدف حسب رأيه الى « تحقيق الكثير من الاهداف الصعبة المنال دون ان تكون للاقتصاد القدرة والموارد الكافية لذلك ... وهي لذلك طموحة جدا تحاول تحقيق مقدار واسع من التنمية والى جانبه مقدار واسع من العدالة الاجتماعية ومقدار واسع من الهجرة والتسلح » .

وانتقل المؤلف بعد ذلك الى تقويم منجزات الاقتصاد الاسرائيلي ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٢ فافرد لها فصلين كاملين من الكتاب . وقد خصص الفصل الاول منها الى تقويم هذه المنجزات بالمقارنات العينية الفيزيائية . ومع ان هذه المقارنات اقتصرت على ثلاث نواحٍ — السكان، والزراعة ، والصناعة

وهي برأي المؤلف النشاطات الرئيسية في المجتمع الاسرائيلي – فانها تعطي صورة مقبولة عن المنجزات الاقتصادية . غير ان ذلك لا يغنينا عن الاشارة بانه كان بالامكان اعطاء صورة افضل لو توسع المؤلف في بعض النقاط الواردة في هذا الفصل، وتعرض، ولو بايجاز، الى باقي القطاعات الاقتصادية التي لها اهميتها الخاصة في اعتقادنا . اما الفصل الآخر ، فخصص لتقويم المنجزات الاقتصادية عن طريق فحص الحسابات القومية والموارد المتوفرة للاستعمال من حيث مصادرهـــا واوجه استعمالها . وقد اظهر المؤلف ادراكا عميقا للموضوع ودقة متناهية في تحليل الاحصائيات المختصة ، على الرغم من قلة مصادرها وعدم وجودها بسلاسل مستمرة . وخلص الى القول ان معدلات النمو الاقتصادي حسب هذه الاحصائيات « مرتفعة جدا قياسا الى المألوف من معدلات النمو»، ويعود ذلك الى ارتفاع قيمة التثميرات ، وارتفاع مستوى الكفاءة لدى القوى العاملة اليهودية وتزايد اعدادها . ومن ابرز ما يظهره المؤلف عند دراسته الموارد المتوفرة للاقتصاد الاسرائيلي ان المنجزات الاقتصادية لم تحصل الا بتكلفة عالية وبارهـــاق للموارد المحلية وعلى حساب فوضى كاسحة في نظام الاسعار الداخلي وفي المعاملات بالعملات الاجنبية » . كما يظهر ان الموارد المحلية (اي الناتج القومي) لا تكفي سوى الاستهلاك المحلي من عام وخاص ، في حين ان التثميرات المحلية (او تكوين رأس المال) تجري تغطيتهـا من « الرصيد الاستيرادي » (اي تفوق الواردات على الصادرات) الذي يغطى بدوره بالمعونات والقروض الاجنبية .

ومن هنـــا يتساءل المؤلف : اذا كان بامكان اسرائيل ان تتدبر امر عجزها الاقتصادي منذ قيامها بالمعونات المالية (خاصة من المانيا الغربية على شكل تعويضـــات) وبالقروض الاجنبية ، فهل بامكانها ان تقوم بذلك في المستقبل من اجل المحافظة على مستوى النمو الاقتصادي الذي حققته في الوقت الذي تشير الدلائل فيه الى اتجاه المساعدات والقروض الاجنبية الى التضاؤل ؟ يقول الدكتور يوسف صايـغ ان اسرائيل ترفض اي « تقشف جزئي » يفرضه « منطق الوضع الاقتصادي العام فيها » ، وهي مصرة على الاستمرار في العيش فوق قدرتها الاقتصادية عن طريق استدرار عطف الدول الاجنبية والمؤسسات الصهيونية العالمية ، بافتعال الازمات السياسية والعسكرية في المنطقة ، واظهار نفسها بمظهر الضعيف امام العرب .

كتاب الدكتور يوسف صايـغ ، كما يتبين لنا من هذه السطور، جدير باهتمام جميـع المعنيين والباحثين في شؤون القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني في اسرائيل، خاصة وان الدكتور يوسف صايـغ اظهر دراية كبيرة في معالجة الموضوع من مختلف جوانبه.

برهان الدجاني

قصـــيدَتان طويـــلتَان

« الذي يأتي ولا يأتي » ، بقلم عبد الوهاب البياتي . دار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٦

« مأساة الحلاج » ، بقلم صلاح عبد الصبور . دار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٥

ليست الوفرة في الانتاج الادبي بذاتها عيبا، بل قد تدل في بعض الاحوال على خصوبة الفنان وثرائه، فقط حين تكون الوفرة في انتاج فني حقيقي. والفن الحقيقي لا بد ان يضيف شيئا جديدا، اما الى التراث الانساني للقارىء، واما الى مجموع التقاليد الفنية في الشعر الادبي . وعندمـــا تصبح الوفرة مجموعة من « الدورات » في الفن والوجدان ، يتخلى الفنان عن صدقه واصالته ، ويصبح انتـــاجه شبيها بدكان البقالة الذي يبيع صنفا واحدا، ولكنه صنف «بايت» وليس طازجا على اية حال .

اقول هـــذه الكلمات لاصارح الشاعر عبـــد الوهاب البياتي ، انه بينما استطاع في مجموعته «سفر الفقر والثورة» ان يكسر حدة الوفرة القاصرة على الكم دون الكيف في انتاجه السابق ، عـــاد في